ALASTORA
SECURITY SERVICES
LEGEND (LSS)

سياسة الابلاغ عن المخالفات

1- المقدمة:

تعتبر سياسة الابلاغ عن المخالفات ركيزة مهمة في نظام ادارة الجودة وهي متاحة لجميع موظفي الأسطورة وللعامة من خلال موقع الشركة الالكتروني ومن المتوقع ان يتم توفيرها بشكل مبسط باللغات المحلية.

2- الهدف:

تهدف هذه السياسة الى توفير التوجيه لجميع اعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين الذين يقدمون الخدمات نيابة عن الشركة على اساس عقد, في حال كان ان ينبغي عليهم إثارة مخاوف حقيقية ومشروعة عند حدوث حالة من المخالفات او حدوثها في الممارسة أو اذا كان لديهم قلق على الصحة العقلية للفرد. يعرف هذا بالإبلاغ عن المخالفات او بشكل اكثر رسمية, بالإفصاح للمصلحة العامة. تطمح شركة الأسطورة الى تطبيق ثقافة الانفتاح وبيئة العمل حيث يمكن للفرد أن يشعر بالثقة بشأن إثارة مخاوفه دون خوف من الانتقام. نحن سنحمي الفرد الذي يتقدم بشكوى الإبلاغ عن المخالفات بحسن نية وبإيمان حقيقي بارتكاب مخالفة, وفقا لما يلي:

1- المعايير الدولية للإبلاغ عن المخالفات على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد/ https://uncaccoalition.org/es_/learn more/whistlebowing (UNCAC)

2- مجلس أوروبا, اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوى
http://www.oecd.org/corruption/oecdantibriberyconvention.htm

3- قانون الإفصاح عن المصلحة العامة 1998
https://www.icaew.com/technical/legal-and-regulatory/information-law-and-guidance/whistleblowing/the-public-interest-disclosure-act-pida-1998

لذلك, فإن سياسة الاسطورة هي عدم فصل أو تأديب أو ايذاء الموظف الذي يبلغ عن مخالفة على السلوك الإجرامي أو سوء التصرف, بل على العكس من ذلك تشجيع الأبلاغ عن اي شكوك لأنه سيسمح بنظام مراقبة داخلي افضل ومنع سوء السلوك غير المشروع داخل الشركة او الاطراف المرتبطة بها.

هذه السياسة تحت مسؤولية الرئيس التنفيذي ويجب مراجعتها سنويا

3- حدود السياسة والمبادئ

تنطبق هذه السياسة على جميع المديرين والموظفين الذين يقدمون خدمات نيابة عن الشركة(يشار اليهم جميعا باسم "الموظفين" في هذه السياسة), حيث تكون افعالهم مؤهلة للحماية. لا يسمح بفصل أو تأديب أو إيذاء الموظف الذي "يطلق صافرة" على سلوك أجرامي أو سوء تصرف بشرط ان يكون لدى الموظف اعتقاد معقول بأن المعلومات صحيحة الى حد كبير وإن الإفصاح عنها بحسن نية.

أو قد حدث أو من المحتمل ان يحدث في المستقبل:

1- جريمة جنائية(مثل غسل الاموال أو الإحتيال او المخالفات المالية)
2- الإخلال بالإلتزام القانوني
3- خطأ قضائي
4- تعريض صحة وسلامة اي فرد للخطر(ولا سيما اي مخاوف تتعلق بأفعال تخرج عن طابع الفرد)
5- الإضرار بالبيئة
6- الإخفاء المتعمد لأي مما سبق
7- الدعم المباشر او غير المباشر للجماعات المسلحة من غير الدول
8- مكاسب شخصية او مالية مقصودة من إساءة استغلال منصب الشخص واستغلاله
9- غسل الأموال
10- ممارسات أمنية عامة او خاصة غير ملائمة

نهج الشركة في الأبلاغ عن المخالفات مقيد بالاعتقاد بأنه اذا كان الموظف قلقا حقا من ارتكاب مخالفة او يتم إلرتكابها, او أذا كانوا قلقين بشأن الصحة العقلية للفرد, فلا ينبغي لهم تجاهلها. بالطبع تقع على عاتق الموظف مسؤولية والتزام قانوني بعدم الكشف عن اي معلومات سرية تتعلق بالشركة لأي طرف ثالث.

4- السياسة العامة

1- تمثل سياستنا في إجراء جميع أعمالنا بمصداقية وطريقة إخلاقية. نحن نتبع نهج عدم التسامح مطلقا مع الرشوة والفساد ونلتزم بالتصرف بمهنية ونزاهة في جميع تعاملاتنا وعلاقتنا التجارية أينما نعمل وننفذ أنظمة فعالة لمكافحة الرشوة.

2- سندعم جميع القوانين ذات الصلة بمكافحة الرشوة والفساد في جميع الأختصاصات التي نعمل فيها. ومع ذلك, فأننا نظل ملتزمين بقوانين العراق فيما يتعلق بسلوكنا في الداخل والخارج.

3-الغرض من هذه السياسة هو:
أ- تحديد مسؤوليتنا ومسؤوليات أولئك الذين يعملون لدينا في مراقبة ودعم موقفنا من الرشوة والفساد
ب- توفير المعلومات والإرشادات لأولئك الذين يعملون لدينا حول كيفية التعرف على قضايا الرشوة والفساد والتعامل معها.

4- يعاقب الأفراد على الرشوة والفساد بالسجن لمدة تصل الى عشر سنوات, واذا ثبت أننا شاركنا في الفساد, فقد نواجه غرامة غير محدودة, ويتم استبعادنا من المناقصات الخاصة بالعقود العامة, و إدراجنا في القائمة السوداء من العمل, ونواجه الضرر الذي يلحق بنا سمعة. لذلك نحن نتعامل مع مسؤولياتنا القانونية بجدية تامة.

5- في هذه السياسة, يقصد بالطرف الثالث اي فرد أو مؤسسة تتواصل معها أثناء سير عملك من أجلنا, وتشمل العملاء الفعليين والمحتملين والمقاولين من الباطن والعملاء والموردين والموزعين وجهات الاتصال التجارية والوكلاء والمستشارين والهيئات الحكومية والعامة, بما في ذلك المستشارون والممثلون والمسؤولون والسياسيون والاحزاب السياسية.